رسالة لرئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري، مصطفى خليل، إلى وزير الخارجية الأميركي حول سياسة الاستيطان الإسرائيلية *

[القاهرة، 1980/2/17] **(الأهرام، القاهرة، 1980/2/18)**

عزيزي الوزير فانس ..

إستكمالاً لمشاوراتنا، وتبادل الرسائل بيننا حول المسألة الخاصة بإجراءات إسرائيل غير الشرعية وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تهدف إلى تغيير الطبيعة الجغرافية والديموغرافية لتكوينها، فإنني أحب أن أشير إلى الأخبار الخاصة بقرار حكومة إسرائيل الصادر في 10 فبراير [شباط] والذي يسمح للمستوطنين الإسرائيليين بإقامة مستوطنات في مدينة الخليل العربية.

إن رأي حكومة جمهورية مصر العربية أن قرار الحكومة الإسرائيلية يشكل تصعيداً خطيراً للسياسة المرفوضة والممارسة غير الشرعية بالتوطين في الأراضي الفلسطينية. ولقد أثبتت التجربة السابقة بصورة لا تدعو إلى الشك ان العجز عن مواجهة هذه التصرفات التي تمارسها إسرائيل قد أدى بصورة أكيدة ليس فقط إلى الاستمرار في هذه السياسة بل إلى ما هو أهم وهو التصعيد الواضح وانتشار هذا المفهوم بغض النظر عن النتائج الخطيرة المؤثرة على احتمالات السلام.

ولعلك تذكر أن مصر قد لفتت النظر مراراً إلى خطأ الحجج التي تسوقها إسرائيل بهذا الصدد، والمخاطر المترتبة على ردود الفعل المترتبة على اتباع هذه السياسة. وقد كان من المتوقع - كما اقترح في الماضي، أنه نظراً لردود فعل الولايات المتحدة والعالم، فإن إسرائيل سوف تحد من ممارساتها بحيث تكون مقصورة على أراضي الملكية العامة، كما ذكر أيضاً أن الحكومة الإسرائيلية سوف تقتصر في التصاريح الخاصة بالنشاط الاستيطاني للمستوطنات على الحالات التي قد يكون الأمن من اعتباراتها.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الواضح، الوضوح كله، أنه طبقاً للسوابق، فإن إسرائيل قد استغلت بصفة دائمة، الوضع الراهن، وفي غياب أي ردع للاستمرار في النشاط الاستيطاني غير الشرعي بالاستيلاء على أراضي الملكيات الخاصة، بالإضافة إلى أن قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير يشكل تطوراً خطيراً، لا يقل خطورة عن الممارسات غير القانونية التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس. فهذه السياسة تهدف إلى تنفيذ سياسة الاستيطان داخل

---

* **المصدر:** الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، 72–73.

المدن الكبرى في الأراضي العربية للضفة الغربية وغزة، وذلك عن طريق إدخال عناصر أجنبية في وسط سكان المدن، بعد أن تمركزت في المناطق القروية، وهذا دليل آخر على إصرار إسرائيل على تنفيذ ما تدعيه من حق الاستيطان في أي بقعة من الضفة الغربية وغزة، وهذه السياسة تمثل خطورة جديدة لدعم إجراءات سيادتها على أرض ليست مملوكة لإسرائيل.

إن هذه السياسة مرفوضة رفضاً تاماً من حكومتي وتعتبرها غير شرعية، وباطلة وكأنها لم تكن طبقاً لأحكام القانون الدولي، والقرارات المتعددة والتوصيات التي صدرت من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أيدتها كل من مصر والولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك فإن سياسة استيطان إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل خرقاً خطيراً لعملية السلام التي حددها "إطار السلام في الشرق الأوسط في كامب ديفيد":

1- إن الأساس المتفق عليه لإطار السلام هو قرار مجلس الأمن 242 الذي ينص على عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. واحتلال إسرائيل لأي جزء من الأراضي التي تحتلها منذ عام 1976 هو خرق لمبادئ ونصوص قرار مجلس الأمن، والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة هو مزيد من العدوان على سيادة الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

2- إن السياسة السابقة الذكر، وبالذات قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بالسماح بالاستيطان داخل مدينة الخليل، تزيد بصورة أكثر من أسباب تصعيد التوتر وإثارة عدم الاستقرار في المنطقة وليس بالضرورة القول أن هذه السياسة سوف تولد مزيداً من المرارة والشك بين الفلسطينيين المعتدلين الذين نحاول جذبهم لعملية السلام.

3- إن سياسة – كهذه – التي تمارسها إسرائيل هي بلا شك تمثل عنصراً أساسياً لتردد الدول العربية والإسلامية التعاون مع الولايات المتحدة لجهودها التي ترمي إلى مواجهة تدخلات الاتحاد السوفياتي بصورة فعالة.

4- لا شك أن زيادة تصعيد سياسة إسرائيل غير المشروعة بالاستيطان في الأراضي المحتلة سوف تزيد من صعوبة التوصل إلى نتائج إيجابية من المحادثات الجارية التي تهدف لقيام حكم ذاتي كامل في الضفة الغربية وغزة، كما أن هذه الممارسات تعرقل إجراءات بناء الثقة وتمنع نجاح الجهود المبذولة من أجل خلق جو جديد لا بد أن يكون إيجابياً وإنسانياً ويؤدي إلى تخفيف التوتر.

5- إن هذا بلا شك سوف يؤدي إلى نتائج حاسمة تؤثر على فرص النجاح اللازمة لتطبيق إطار السلام الخاص بالشرق الأوسط طبقاً لكامب ديفيد كما أن هذه السياسة سوف تؤثر بصورة عكسية على فرص تحقيق السلام الإقليمي والعالمي.

ولعلك تذكر أن الرئيس كارتر في خطابه "حالة الاتحاد" الذي ألقاه يوم 24 يناير [كانون الثاني] عام 1980 قد أكد دور الولايات المتحدة لتحقيق قيام حكم ذاتي كامل لشعب الضفة الغربية وغزة وحل المشكلة الفلسطينية من كافة جوانبها.

وسياسة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة تمثل عقبة خطيرة على طريق تحقيق هذه الأهداف.

وفي الختام فإنه مما لا شك فيه أن إصرار إسرائيل على تصعيد سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة تمثل خرقاً صريحاً لنص وروح اتفاقيتي كامب ديفيد وتزيد من حدة التوتر وتؤدي إلى مزيد من التدهور أمام احتمالات تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة في مواجهة التهديدات والتحديات الخطيرة الخارجية.

إن هذه السياسة التي تمارسها إسرائيل بالإضافة إلى ذلك سوف تؤدي إلى رفض الفلسطينيين لأية اتفاقية يتم التوصل إليها لقيام سلطة الحكم الذاتي.

لذلك فإنني أطلب أن تتدخل حكومتكم بصورة نشطة لإنهاء هذه السياسة الإسرائيلية غير المشروعة والتي تهدد بالخطر احتمالات السلام والاستقرار في المنطقة كلها.

إن حكومة مصر تتوقع أن تحاط علماً بالخطوات التي ستتخذها حكومة الولايات المتحدة بهذا الصدد، إن الرئيس السادات يأمل أن يحاط الرئيس كارتر علماً بمحتويات هذا الخطاب.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/